

قضية اليوم

عصبة الأنصار وحركة حماس تسلمان المطلوب خالد السيد «عين الحلوة» يلفظ الإرهاب

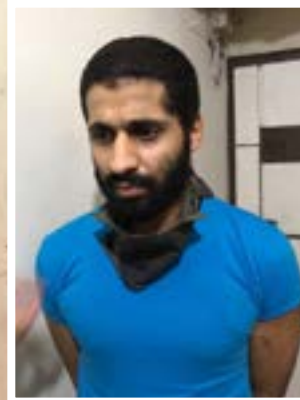
سَلّمت عصبة الأنصار الإسلامية المطلوب خالد السيد لجهاز الامن العام، فاشتعلت حرب البيانات في عين الحلوة. خطوة «العصبة» وحماس، غير المسبوقة منذ عام 2002، كرّست معادلة جديدة: مخيم عين الحلوة لن يكون ملجأ لمن يهدّد أمن لبنان

رضوان مرتضى

لم يكد يمر شهر على تفكيك الخليتين المرتبطتين بتنظيم «داعش» الذي كان يعدّ لعمليات انتحارية وانغماسية تستهدف مطار بيروت الدولي ومطعماً في الضاحية الجنوبية وأهدافاً مدنية وعسكرية في بيروت وصيدا والنبطية وطرابلس، حتى أمسك فجر أول من أمس بالفلسطيني خالد مسعد (29 عاماً)، المشهور بـ«خالد السيد»، المتهم بأنه العقل المدبر والمنسق الرئيسي بين الخليتين الإرهابيتين. عملية التوقيف كانت مختلفة في الشكل هذه المرة. ولو أنها أعادت إلى الأذهان عملية تسليم المطلوب بديع حمادة في عام 2002 الذي أدين بقتل ثلاثة جنود لبنانيين، والذي كان ينتمي إلى تنظيم القاعدة. أعدم حمادة حينذاك، لتسوء العلاقة بين

أصدر «الشباب المسلم» بياناً حكموا فيه على العصبة وحماس بـ«الردة»

عصبة الأنصار التي سلّمتها، وبين تنظيم القاعدة، قبل أن يجمعهما القتل في العراق ضد الاحتلال الأميركي. أكثر من 7 سنوات مرت، لتعود العصبة وتعلن أنها ترفض أي مساس بالأمن اللبناني، وأن أولوية الفصائل الفلسطينية يجب أن تكون فلسطين. حينذاك، لعبت حركة حماس وحزب الله واللواء عباس إبراهيم (كان لا يزال مديراً لاستخبارات الجيش في الجنوب)، دوراً مركزياً في حض العصبة على إعلان هذا التحول من فصيل متهم بايواء «الإرهاب»، إلى ضمانة لأمن المخيم وعلاقته بالجوار. ورغم ذلك، فإن أي متهم بارز بالإرهاب لم يُسلّم إلى الدولة اللبنانية، منذ بديع



من مخيم عين الحلوة، وفي الإطار خالد السيد بعد توقيفه (هيثم الموسوي)

مجموعة «الشباب المسلم» التي كانت حاضنة للسيد، اتهمت العصبة وحماس بنصب فخ لها. تقول إنه جرى إيهامها بأن خالد مطلوب للتحقيق، داخل المخيم، بشأن ارتباطه بمخبر للأجهزة الأمنية. وبحسب مصادر «الشباب المسلم»، تمت الموافقة على التحقيق مع السيد لساعة ونصف ساعة من قبل عصبة الأنصار، رغم أنه كان مقرراً أن يغادر إلى سوريا. وقالت المجموعة نفسها في بيان: «العصبة حلفت بالله الحلف المغلظ وأعطت

اللواء عباس إبراهيم مضيئاً: «نحن والإخوة في المخيم هدفنا واحد، وهو الحفاظ على أمن المخيم وأمن لبنان». ولفت إبراهيم إلى أن خطوة عصبة الأنصار وحركة حماس وقرارهما تسليم السيد، كرّسا معادلة جديدة تتمثل برفض الإبقاء على المخيم بؤرة وملجأ للإرهابيين الذين يهددون أمن المخيم وأمن لبنان. قرار التسليم لم يكن وليد الصدفة. وبحسب المصادر، فإن العمل على هذه النقطة تطلب قرابة شهر للوصول إلى هذه الصيغة.

بالأمن اللبناني، وبأرواح المدنيين. قبل خالد السيد، كان ثمة ما يشبه «ميثاق الشرف»: «من يدخل المخيم فهو آمن، مهما كان تاريخه، لكن شرط أن يكف عن تهديد الأمن اللبناني». بعد إنجاز الأمن العام وفرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي تفكيك خليتين كانتا تعدان لرمضان دام، تبين أن خالد السيد، هو أول من يُخرج حزاماً ناسفاً من المخيم لتفجيريه باللبنانيين، على حد وصف المدير العام للأمن العام

حمادة، حتى خالد السيد. ورغم موجة الإرهاب التي ضربت لبنان بعد اندلاع الحرب السورية، وسعي تنظيمي «النصرة» و«داعش» لتوريث مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالإرهاب، بقي «عين الحلوة» عصياً على محاولات توريثه. لكن حالة خالد السيد شكّلت حدثاً نافراً وتطوراً خطيراً، فيما لو ثبتت الشبهات بحقه. فلمرة الأولى، يجري الإعداد، من عين الحلوة، لعمليات إرهابية تستهدف إيقاع خسائر هائلة

المصادر بأن الشائعة نفسها جرى ترويجها زمن حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وتكرر اليوم لرغبة التيار الوطني الحر وتيار المستقبل في ضمّ «أبو ظبي»، كل إلى حصته. على صعيد آخر، سيناريو المفاوضات حول قانون جديد للانتخابات وضيق المهل القانونية، يتكرر مع التشكيلات الدبلوماسية. فوزارة الخارجية باتت أسيرة تاريخ 15 تموز، موعد إحالة الأمين العام بالوكالة ومدير الشؤون السياسية شربل وهبة إلى التقاعد. حين عُيّن وهبة أميناً عاماً، حصل على كامل صلاحيات المنصب كونه مديراً للشؤون السياسية. إحالته إلى التقاعد يعني شغور مركزين. لذلك السفير الأعلى رتبة في ملاك وزارة الخارجية من السفراء الموجودين

البلدين، طرحنا في البداية المداورة الطائفية في السفارات، وتعين مسيحي في أبو ظبي، إلى جانب رغبتنا في تعزيز الحضور المسيحي في الخليج». رفض حركة أمل للمداورة الطائفية، دفع ماكينة الشائعات إلى العمل على مستوى آخر، عبر القول إنه «بسبب رفض تيار المستقبل خفض التمثيل السنّي» في الخليج إلى سفير واحد، ولأن الإمارات لن تصدر أوراق اعتماد سفير شيعي، يجب أن يتم التبادل بين حركة أمل وتيار المستقبل، فتحصل الأولى على الكويت والثانية على أبو ظبي». مصادر مطلعة على الملف الدبلوماسي تخفي بشدة «وجود فيتو إماراتي من هذا النوع». وتذكر

لبنان إلى دولة الإمارات، عبر تسويق خبر عن «تلقي رسائل غير مُباشرة بتشكيلات الطوائف اللبنانية». الأحزاب السياسية تتصارع حول هوية البعثات الدبلوماسية الطائفية، فيرتفع الـ«فيتو» بوجه «الشيعية» في سفارة الإمارات، ويرفض «السنة» التخلي عن وجودهم في الجامعة العربية، ويُصرّ «الموارنة» على الاحتفاظ بسفارة فرنسا... كل ذلك تحت ستار وجود «عُرف» يُحتم هذه الإجراءات. دبلوماسيو الفئة الأولى ممثلون للطوائف، بدل أن يكونوا «وجه الدولة» في العالم. آخر فصول التقاسم الطائفي للتشكيلات الدبلوماسية، هو «الابتزاز» الممارس في ما خص بعثة

هل رفضت الإمارات اعتماد سفير شيعي للبنان؟

تقرير

ليا القرني

يصح وصف التشكيلات الدبلوماسية بتشكيلات الطوائف اللبنانية. الأحزاب السياسية تتصارع حول هوية البعثات الدبلوماسية الطائفية، فيرتفع الـ«فيتو» بوجه «الشيعية» في سفارة الإمارات، ويرفض «السنة» التخلي عن وجودهم في الجامعة العربية، ويُصرّ «الموارنة» على الاحتفاظ بسفارة فرنسا... كل ذلك تحت ستار وجود «عُرف» يُحتم هذه الإجراءات. دبلوماسيو الفئة الأولى ممثلون للطوائف، بدل أن يكونوا «وجه الدولة» في العالم. آخر فصول التقاسم الطائفي للتشكيلات الدبلوماسية، هو «الابتزاز» الممارس في ما خص بعثة

«الإمارات ترفض تعيين سفير لبناني شيعي لديها». هكذا تقول «الدعاية» لتبرير سحب سفارة أبو ظبي من يد حركة أمل التي وافقت على مبادلتها بسفارة الكويت. تتحكم الحسابات الخاصة لكل فريق بالتشكيلات الدبلوماسية، ما يؤخر الإفراج عن مسودتها